



الرؤية الإسرائيلية لصعود الإسلام السياسي في العالم العربي

□ مهند مصطفى



يحدث في العالم العربي. ففي بداية الأحداث اتجهت التقديرات الإسرائيلية إلى أن النظام المصري قادرٌ على مواجهة الاحتجاجات، اعتمادًا على نجاحه في أحداثٍ سابقة. ثم انشغلت إسرائيل بتوقع صعود التيار الإسلامي بعد الثورة، حتى إذا سقط مبارك انصبَّ الاهتمام الإسرائيلي على ذلك التيار. أحدُ الباحثين المعروفين بتوجههم الاستشراقي العنصري، ويدعى دان شفتان، ويشغل منصب مدير مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، ادعى أن التعاطي الغربي مع المنطقة العربية بعد الثورات جنونٌ، لأنَّ الغرب لا يفهم العرب كما يفهم الإسرائيليون.

على أية حال، لا يخلو تعامل إسرائيل مع صعود التيار الإسلامي من وقع التجارب التاريخية. فقد فقدت إسرائيل دولتين إقليميتين مركزيَّتين بسبب صعود ذلك التيار فيهما:

– إيران التي تحولت من دولة حليفة لإسرائيل حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي إلى دولة تُعتبر اليوم خطرًا وجوديًا عليها (بحسب نتنياهو):

– تركيا التي كانت، على مدى عقود، حليفًا إستراتيجيًا لإسرائيل، إلا

تختلف الرؤية الإسرائيلية لصعود الإسلام السياسي في أعقاب الثورات العربية عن الرؤية الغربية عمومًا، والأميركية خصوصًا. وهذا التمايز ظهر أيضًا في التعاطي الإسرائيلي مع هذه الثورات، وفي تقدير مستقبلها ومكان إسرائيل في المنطقة بعدها. لذا، لا بد من مدخلٍ مقتضبٍ عن الرؤية الإسرائيلية للثورات المذكورة ومستقبلها.

بدأ الاهتمام الإسرائيلي بالثورات العربية انطلاقًا من مصر، فلم ينتبه الإسرائيليون إلى أهمية الحدث في تونس، وتعاملوا معه كحدثٍ منفردٍ في السياق العربي لن ينعكس على المحيط الجغرافي. وذلك نابغ أيضًا من مكانة تونس في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية ومراكز الأبحاث؛ فهناك قلةٌ قليلةٌ من المتخصصين في الشأن التونسي في إسرائيل، وقليلةٌ هي الأبحاث الإسرائيلية التي تهتمُّ بالحالة التونسية، لكون تونس بعيدةً جغرافيًا عن إسرائيل وغير فاعلة في النظام السياسي العربي ولا تأثير مباشر لها في إسرائيل، كما أن اليهود المتبقين في تونس لا يتجاوزون المئات.

شكلت الثورة المصرية نقطة تحولٍ في الاهتمام الإسرائيلي بما

أن صعود الإسلام السياسي أدى إلى تآكل هذا التحالف. ولا يخفي الإسرائيليون أن ذلك لا ينبع فقط من خلافات سياسية طرأت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة، بل بسبب إيديولوجية حزب العدالة والتنمية وتوجهه الإسلامي.

تتظر إسرائيل بخوف إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، التي كانت الحليف الإقليمي القوي المتبقي لها في المنطقة، وتخشى أن يتكرّر السيناريو الإيراني ولو بصورته التركيبية الأكثر اعتدالاً. ورغم الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دايفيد بن غوريون، فإن مصر تعتبر دولة حدودية، وخاضت حروباً سابقة مع إسرائيل، وتربطها بها قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة وقناة السويس. وهذا ما يجعلها أكثر أهمية في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، ويجعل التخوف من فقدانها بسبب صعود التيار الإسلامي أكثر حدة من فقدان تركيا أو إيران.

في مقالة في صحيفة هآرتس في كانون الأول ٢٠١١ يقول آري شفيط، وهو كاتب تحظى مقالاته باهتمام كبير في الشارع الإسرائيلي: «بعد عشرة أشهر على بدء الثورات العربية الكبيرة، الصورة أصبحت واضحة: لقد انتصر الله. اختفى شباب الفوغل. اختفى المثقفون الليبراليون. اختفى أولئك الذين وعدونا بالمساواة والأخوة والحرية... لم نحصل على الثورة الأميركية لعام ١٧٧٦، ولا على الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، ولا حتى على الثورة في شرق أوروبا لعام ١٩٨٩. الثورة العربية عام ٢٠١١ هي ثورة دينية. القوة التي تغير الديكتاتوريات العلمانية للضباط العرب الفاسدين هي الإسلام. لا يوجد في الأفق مارتين لوثر كينغ، ولا المهاتما غاندي. إن النتيجة التي حصلنا عليها بسبب طعنة السكين التي غرسها أوباما في ظهر حسني مبارك كانت واحدة ووحيدة: إخراج العفريت الديني من الزجاجة الشرق أوسطية. وتم ذلك تحت رعاية الغرب المنهار. رجع الله، الله يسيطر، الله يستر.»

يعبر شفيط في مقاله عن التصور الإسرائيلي، الذي يتكوّن من الادعاءات الآتية: (أ) أن الثورات العربية بدأت علمانية وأتت بنتائج إسلامية، أي صعود الإسلام السياسي. (ب) أن الغرب لا يفهم الشرق الأوسط جيداً، وهو واهم من قدرته على إدارة شؤون المنطقة العربية. (ج) أن هذه الثورات ستكون بنتيجتها الإسلامية خطراً على إسرائيل ومكانتها في المنطقة. لن نقوم في هذه المقالة بنقاش هذه الادعاءات، بل نحاول عرض الرؤية الإسرائيلية لصعود القوى الإسلامية في المنطقة العربية - وهي رؤية ما زالت تتصّف، كما سنرى، بالسطحية والثائية المطلقة والبعد عن رؤية الواقع بمركباته المختلفة.

في مقالة أخرى في هآرتس، بعنوان «الشعب يريد الإسلام»، يشير شلومو أفينيري، وهو أكاديمي شغل مناصب سياسية رفيعة في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي، إلى أن الأنظمة العربية فشلت في فرض منظومة علمانية حديثة على المجتمع العربي التقليدي

والقبلي. لا يخلو تحليل أفينيري، من السطحية التي ميّزت الكثير من المحللين الإسرائيليين. فهو يدعي أن الأنظمة العربية (في مصر واليمن مثلاً) كانت تحمل مشروماً علمانياً حديثاً، وأن هذا المشروع انتهى مع انهيار النظم وصعود الإسلام السياسي. أما الواقع فهو أن الأنظمة السلطوية العربية لم تكن علمانية بل هجينة بين مركبات علمانية ودينية وقبلية وعائلية.

يمثل هذان النموذجان من المقالات الرؤية الإسرائيلية لصعود الإسلام السياسي. وقد عبّر عن ذلك بشكل رسمي بنيامين نتنياهو في الكنيست، قائلاً إن الثورات العربية لم تنتج ديمقراطية بل أنتجت أسلمة في الدول العربية. لكن في حين باشرت الولايات المتحدة سلسلة لقاءات مكثمة مع قيادات إخوانية، معتبرة أنه يمكن التعامل مع مصر بقيادة التيار الإسلامي، لا بل معتقدة أن وجوده في السلطة سيجعله أكثر براغماتية وانفتاحاً، ما زالت القيادة الإسرائيلية تتعامل مع مصر وكأنها العسكر والمجلس العسكري. وعليه، فإنها ما فتئت تذكر بأن هناك ضمانات من المجلس العسكري بالحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين. لا تزال إسرائيل، إذن، تتعامل مع مصر بمنطق النظام السلطوي القديم، بمعنى أن هناك قوة غير ديمقراطية وغير منتخبة تحكم مصر. وحتى الآن لم نجد تعاطياً إسرائيلياً جدياً مع صعود التيار الإسلامي في الانتخابات التشريعية، بل كل ما تأمله إسرائيل على المستوى الرسمي هو ألا يتضرر اتفاق السلام بين البلدين نتيجة للتحوّلات السياسية في الدولة. أما التعاطي الصحافي والأكاديمي الإسرائيلي مع مصر بعد الثورة، فيعّلب عليه التمني أكثر من التقدير: هكذا يتم الحديث عن حرب أهلية في كل حركة احتجاج عنيفة، وعن تدهور الأوضاع، إلى آخره. والمقصود بـ «التمني» هو أن يطول حكم العسكر وتتعرّض عملية التحوّل الديمقراطي وصعود الإسلام السياسي إلى الحكم.

يتعامل الكثير من الكتابات في إسرائيل مع الإسلام السياسي من منظور واحد: إنه «الجهاد ضد اليهود»، من دون رؤية الفارق بين مواقف التيارات الإسلامية المختلفة. وهذا لا يعني أن هناك غياباً لأصوات مختلفة في إسرائيل (فهناك من يطالب بالتعامل مع الحركات الإسلامية بما فيها «حماس» بعد المصالحة الفلسطينية)؛ إلا أن هاجس الخوف والشك هو السائد في الأروقة الإسرائيلية. ولكن لا بد من القول إن إسرائيل اليوم تهتم بصعود التيار الإسلامي في مصر أكثر من صعوده في دول أخرى كتونس أو المغرب، حيث حصل التيار الإسلامي على أكثرية في مقاعد البرلمان وشكل فيها الحكومات. الاهتمام الإسرائيلي هو باتجاه مصر، إذن، وتحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام الذي تعتبره «كترأ إستراتيجياً» حتى في ظل الحكم الإسلامي لمصر. وقد اتبعت إسرائيل منذ سقوط مبارك سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر، أي سياسة عدم الانجرار وراء التصعيد أو التصعيد المتبادل.

ف عندما قطعت الشركة الحكومية المصرية إمداد الغاز لإسرائيل، وألغت اتفاق الغاز، أصدرت إسرائيل بياناً رسمياً أكدت فيه أن إلغاء

- الإسلام السياسي -

أري شفيط: بعد عشرة أشهر على الثورة العربية الكبيرة، الصورة أصبحت واضحة: لقد انتصر الله. اختفى شباب الغوغل. اختفى المثقفون الليبراليون!

هناك من يعتقد أن الثورات العربية سوف تُضعف حركة القاعدة، على عكس ما يفكرُ الأمنيون الإسرائيليون. تسفي برئيل، وهو متخصص في الشؤون الشرق أوسطية ويتميز بأنه يحمل مواقف معتدلة وغير شعبية في تعامله مع الشؤون العربية، يكتب في تقرير له بعد عام على اغتيال بن لادن: «حدث اغتيال بن لادن في ذروة الثورات في الدول العربية، وتم إسقاط الأنظمة في جزء منها، وفي بعضها الآخر صعد الإسلاميون إلى الحكم. كل ذلك قد يوصلنا إلى النتيجة أن الربيع العربي بالذات، أكثر من اغتيال بن لادن، ساهم على الأقل في تغييب العامل الإيديولوجي كأحد أهم العوامل في نشاط القاعدة.»

ويقصد برئيل أن إسقاط الأنظمة وصعود التيار الإسلامي أسقطا المبررَ الإيديولوجي لنشاط القاعدة في المنطقة، ومن ثمة سيؤدي إلى تخفيف حدة التهديد الذي تمثله هذه الحركة على استقرار المنطقة، أكثر مما قد يساهم اغتيال بن لادن. ويضيف: «لقد حظيت حركة القاعدة بتأييد جماهيري في الدول العربية ساعدتها في نشاطاتها. وجزء من ذلك نابع من أن الجمهور اعتبر أن صراع القاعدة ضد الأنظمة حجة كافية - ليس بالضرورة لأسباب دينية - تبرر الأعمال الإرهابية. ولكن عندما اتضح مدى النجاح السياسي للحركات الدينية، مثل النهضة في تونس، والإخوان المسلمين والسلفيين في مصر؛ وعندما بدأ الاحتجاج المدني العنيف ضد نظام علي عبد الله صالح؛ رأت الحركة في ذلك إنجازاً، لا بل ادّعت أنها شريكة فيه.»

ولكن برئيل لم يتطرق إلى مكانة إسرائيل في هذه التحولات. فربما ساهمت هذه التحولات في لفت انتباه القاعدة إلى إسرائيل أكثر من ذي قبل بعد أن فقدت أرضيتها الإيديولوجية التي تعطيها شرعية العمل في الدول العربية، وخصوصاً إذا تطورت الأحداث في سورية وسقط النظام هناك.

أمّ الضحم - فلسطين

مهتد مصطفى
محاضر وباحث فلسطيني.

الاتفاقية هونتيحة لخلاف تجاري بين الشركة المصرية وشركة EMG التي تشتري الغاز من مصر وتصدّره إلى إسرائيل، وليست له أي أبعاد سياسية. وخرج نتياهو شخصياً وأكد هذا التوجه. حدث ذلك على الرغم من أن بنيامين بن اليعيزر، الذي هندس هذا الاتفاق عندما شغل منصب وزير الطاقة وكان صديقاً حميماً لمبارك، اعتبر أن إلغاء الاتفاقية يفرغ اتفاق السلام من مضمونه لأن الأولى كانت النتاج العملي والرمزي الوحيد للثاني! كما مارست إسرائيل سياسة ضبط النفس في أحداث السفارة الإسرائيلية؛ ففي حين اتهمت المتظاهرين بأنهم كانوا نشطاء إسلاميين، شكرت المجلس العسكري على إنقاذ عمال السفارة، وذلك حفاظاً على السلام بين البلدين في حده الأدنى.

التعامل الأمني مع صعود الإسلام السياسي

ظهر التعامل الإسرائيلي الأمني الضيق مع صعود التيار الإسلامي في الحالة الليبية بشكل كبير. ونقصد بالتعامل الأمني الضيق ذلك الذي يرصد الانعكاسات الأمنية القصيرة الأمد من جهة، وذات الصلة المباشرة بالأمن اليومي الإسرائيلي من جهة أخرى. فقد انصبّ الاهتمام الإسرائيلي في الحالة الليبية على مسألة الترسانة العسكرية، خوفاً من الفوضى التي ستسود ليبيا خلال الثورة وبعدها، فتتنقل الأسلحة المتطورة إلى غزة (لا بد من التنكير هنا بأن إسرائيل أحبطت الكثير من محاولات نقل السلاح إلى غزة عن طريق السودان قبل الثورات العربية، قاصفة بطيرانها الحربي قوافل السلاح).

الجانب الأمني الضيق الآخر في الحالة الليبية - ولكنه ذو صلة إستراتيجية - هو التقديرات الإسرائيلية أن «القاعدة» كوَّنت قواعد في ليبيا؛ وهذا قد يعزّزها أو يعزّز الحركات الجهادية في غزة، ويقوّي التواصل بين مراكز «القاعدة» المختلفة في شمال إفريقيا مروراً بسيينا و انتهاءً بغزة. وتخشى إسرائيل أن يؤدي هذا المحور من حركة القاعدة و«الجهاد العالمي» إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وفي سيناء، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على العلاقات المصرية - الإسرائيلية.